العراق

بقلم: د. ستار جبار خليل البياتي

القطاع الخاص العراقي.. بين دوره الإنتاجي ومسئوليته الاجتماعية

الجامعة المستنصرية

في مرحلة ما بعد 2003، صدرت أول استراتيجية للتنمية الوطنية عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في تشرين الأول من عام 2004، وقد أكدت في حينها أن القطاع الخاص سيلعب دورًا أساسيًا في إعمار العراق والعملية التنموية المستدامة، الأمر الذي يقتضي من الحكومة أن تعمل على تقوية مركزه التنافسي، باعتباره المحرك الأول لتنويع الاقتصاد العراقي. وهذا الموقف من القطاع الخاص لا يعبر عن نظرة آنية عابرة، وإنما يعد تأكيدًا على أهميته الاستثنائية ودوره الاقتصادي، لكونه يمتلك القدرة على تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز ميزان المدفوعات والاحتياطي النقدي من العملات الصعبة، والحد من هيمنة القطاع النفطي كمصدر وحيد للإيرادات العامة، وتميزه بسمعة طيبة تاريخيًا من ناحية جودة منتجاته، التي كانت تمتلك القدرات التنافسية وتغطي حاجة السوق المحلية، ويتم تصدير الفائض منها إلى الخارج، ومرونة إدارته في اتخاذ القرارات الإدارية والتمويلية والتصديرية ودراسة السوق المحلية والخارجية بموضوعية وواقعية، طالما أن هدفه بالدرجة الأولى وفي الأساس تحقيق الأرباح، ولأن المنظم في القطاع الخاص لديه القدرة على المجازفة والمغامرة في استثمار رأس المال، ولديه المعرفة بالسوق ومتطلباته، ويتمتع بقدرته على اتخاذ القرار انطلاقًا من دراسات الجدوى الاقتصادية والتوقعات المستقبلية .

الجانب المهم في دور القطاع الخاص - لاسيما في العراق - لا يكمن في دوره الإنتاجي ومشاركته القطاع العام في تحقيق الإيرادات العامة، وإنما له دور مهم فيما يعرف بالمسئولية الاجتماعية، على اعتبار أنه جزء من نسيج المجتمع الذي يؤثر ويتأثر بما يدور حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية، وقد تنامى هذا الدور بشكل واضح في العديد من الدول، ومنها الدول العربية، بحيث إن مفهوم المسئولية الاجتماعية صار يلعب دورًا مهمًا وأساسيًا في الخطط الاستراتيجية للشركات ومحاولاتها الجادة في تعزيز دورها الإنساني في مجال خدمة المجتمع، وهذا الدور الاجتماعي تطلب التوسع في نشاطاتها المختلفة لتتجاوز بذلك الاهتمام بالجوانب الإنتاجية من أجل تحقيق الأرباح إلى التركيز على دورها الفاعل في بناء المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية والتنمية البشرية المستدامة.

إن هذا الدور الذي ينبغي للقطاع الخاص القيام به ليس منفردًا وإنما مشاركة مع القطاع العام

انطلاقًا من الشراكة الفاعلة بينهما من أجل تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب العملية لكليهما، من أجل قيام القطاع الخاص بتبني برامج وخطط مدروسة لإشاعة وتعزيز مفهوم التنمية المستدامة من أجل تنمية القدرات الاقتصادية القائمة على المنافسة وتنمية القدرات البشرية في المجتمع، ليس في مجال خلق فرص العمل للعاطلين والحد من نسب البطالة المنتشرة بين الذكور والإناث فحسب، وإنما في مجال تأهيل العاملين وتنمية مهاراتهم وإتاحة فرص التعليم أمامهم والتكيف مع المتغيرات الجديدة في سوق العمل، وهذا الأمر يتطلب نشر وإشاعة مفهوم ومضامين المسئولية الاجتماعية للارتقاء بالمستوى الحضاري والاجتماعي في العراق، وبالتالي لابد من تحديد الأولويات والأهداف العامة وآليات المشاركة والتنفيذ العملي عبر إجراءات واقعية وموضوعية حسب أهميتها، عن طريق العمل الجماعي المشترك بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهذه الأخيرة لها دور متميز في حماية البيئة وحماية حقوق الإنسان من خلال حماية حقوق العاملين في الشركات إذ يكمل هذا الدور وينمي مؤسسات حكم القانون.

لقد تعزز الدور الاجتماعي للقطاع الخاص في العديد من الدول العربية كأمثلة واقعية، ففي مصر مثلاً هناك مسعى لبعض شركات القطاع الخاص لربط التعليم بالحياة من خلال مواءمة مخرجات التعليم مع حاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل والحفاظ على البيئة وحقوق العاملين، وفي الوقت ذاته تقوم هذه الشركات بالالتزام بواجبها التقليدي تجاه الاقتصاد والدولة من خلال التزامها بدفع الرسوم الجمركية وتسديد القروض.

وفي سلطنة عمان تقوم الشركات الخاصة مع الشركات الحكومية بدور اجتماعي ملحوظ من خلال تقديم المساعدة لأصحاب الدخول المحدودة ومساعدة الباحثين عن العمل، كما تنامى الشعور لدى الشركات ورجال الأعمال بأنهم مدينون للمجتمع - الذي هم جزء منه - بالنجاحات والأرباح التي حققوها، مما يستدعي تقديم جزء من أرباحهم هذه لصالح خدمة المجتمع الذي احتضنهم وآمن بقدراتهم وكان سببًا في نجاحهم واستمرارهم.

كما أطلق المؤتمر الأول للمسئولية الاجتماعية في الأردن مؤخرًا مشروع بناء المنتدى الأردني لمسئولية الشركات الاجتماعية، وذلك بهدف نشر ثقافة مواطنة الشركات والممارسات الأفضل

الدور الاجتماعي للقطاع الخاص تطلب التوسع في نشاطاته المختلفة لتتجاوز الاهتمام بالجوانب الإنتاجية من أجل تحقيق الأرباح، إلى التركيز على دورها الفاعل في بناء المجتمع والمساهمة في تحقيق النمو والتنمية البشرية المستدامة.

للمسئولية الاجتماعية، وتوفير بيئة وأدوات عمل محفزة للمبادرات الاجتماعية للشركات مثل: الشراكات، والتحالفات، والمشاريع المشتركة مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع العام.

وبناءً على ذلك، نعتقد أن القطاع الخاص العراقي أمامه العديد من المجالات والخيارات لممارسة دوره الاجتماعي، فالتعليم الخاص بجميع مستوياته يمكن أن لا يكون هدفه الاستثمار في رأس المال المادي بقدر اهتمامه بالاستثمار في رأس المال البشري، وتكوين القدرات الإنسانية وتنميتها لإحداث التنمية البشرية المستدامة، والمساهمة في البرامج الاجتماعية المختلفة، مثل مشاريع دعم الأسرة، ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة من خلال حاضنات الأعمال التي يتبناها القطاع الخاص، وتقدم خدماته للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون في البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة، والمساهمة بالعمل الجماعي الهادف إلى إيجاد بيئة نظيفة، ومحاولة تنفيذ مضامين المواصفة الدولية في مجال المسئولية الاجتماعية.

إلا أن أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص للقيام بدوره الاجتماعي، ربما يكونٍ من السابق لأوانه التركيز على هذا الدور انطلاقًا من حداثة مفهوم المسئولية الاجتماعية، وعدم تمتعه بقوة الإلزام الوطنية والقانونية، طالما أن الكثير من تطبيقاته العملية لا تزال متروكة للجانب التطوعي، كذلك النقص في برامج التوعية، وضعف التنسيق بين هذا القطاع ومنظمات المجتمع المدني ذات التجربة الحديثة في العراق بالشكل الذي ظهرت عليه بعد عام 2003، وضعف الاهتمام بهذا الدور من قبل القطاع الخاص نفسه، وإن كان يؤديه بشكل محدود اليوم، إذ إن جل اهتمامه ينصب على الجانب الاقتصادي ومحاولة تحقيق أقصى الأرباح، مع قلة إدراكه لأهمية هذا الدور في تغيير المجتمع وتماسكه، مما أدى إلى غياب تحديد الاستراتيجيات والأولويات الاجتماعية، كما أن القطاع العام لا يزال يمارس دوره القيادي أو المهيمن - كالسابق - في مجمل الشأن الاقتصادي وغيره.

وعلى ذلك فالمطلوب اليوم إعادة النظر في الكثير من المسلمات أو البديهيات، ومنها مدى أهمية تهيئة بيئة اجتماعية قادرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، وإعادة توصيف العلاقة بين القطاعين العام والخاص ودور منظمات المجتمع المدني، والانطلاق من علاقة الشراكة الفاعلة لبناء الاقتصاد والمجتمع معًا، عن طريق إشاعة مفهوم المسئولية الاجتماعية، وعلاقة القطاع الخاص بها وتحمل أعبائها، حتى وإن كانت باهظة التكاليف.

أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص العراقي للقيام بدوره الاجتماعي: حداثة مفهوم المسئولية الاجتماعية.. عدم تمتعه بقوة الإلزام الوطنية والقانونية.. النقص في برامج التوعية.. ضعف التنسيق بينه وبين منظمات المجتمع المدني ذات التجربة الحديثة.. ضعف الاهتمام بهذا الدور من قبل القطاع الخاص نفسه.. قلة إدراكه لأهمية هذا الدور في تغيير المجتمع وتماسكه.. هيمنة القطاع العام على مجمل الشأن الاقتصادي وغيره.

□□□

المطلوب اليوم هو إعادة النظر في الكثير من المسلمات والبديهيات، ومنها مدى أهمية تهيئة بيئة اجتماعية قادرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، وإعادة توصيف العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ودور منظمات المجتمع المدني، والانطلاق من علاقة الشراكة الفاعلة لبناء الاقتصاد والمجتمع معًا.